

وسائل الإعلام ومكافحة الجريمة

د. ربيحة نبار جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر

nebbarrebih@gmail.com

ملخص:

يؤكد العلماء في مختلف ميادين العلم على أن الإعلام بوسائله المتعددة، هو أكثر الوسائل تأثيرا على اتجاهات الافراد، وآرائهم حول القضايا الهامة التربوية منها والاسرية والامنية. وفي هذا السياق ننوه بأهمية الامن والاستقرار المجتمعي في الفعل التنموي والتقدم الحضاري. ولعل ما يهدده التنامي الهائل في معدلات الجريمة التي تتنوع اشكالها وتتعدد مسبباتها وتختلف شدة تأثيراتها. جاءت هذه الورقة البحثية عبارة عن رؤية نظرية تحليلية لدور وسائل الاعلام في الوقاية من الجريمة و مكافحتها.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، الجريمة، التوعية.

Résumé

Les scientifiques dans divers domaines de la science confirme; que les médias constituent le moyen le plus influent sur les attitudes individuel à un nombreux sujets tels que: l'éducation; la famille et la sécurité, soulignant l'importance de cette dernière dans la stabilisation de la société et dans le développement et dans la civilisation. Cette sécurité est menacé par l'énorme croissance du taux de criminalité de différente formes .

Ce document est une vision théorique analytique du rôle des médias dans la prévention et le contrôle de la criminalité.

Mots clés: le média; le crime; la sensibilisation.

مقدمة:

بالإضافة للأدوار التقليدية لوسائل الإعلام متمثلة في نشر الأخبار والمعلومات والإعلان والإشهار والتثقيف فقد صارت تساهم بدور فعال في مكافحة الجريمة ووقاية الأفراد منها، والحد من استفحالها في المجتمعات، وذلك من خلال اتخاذ التدابير الوقائية المختلفة التي تمنع حدوث الجريمة أو انتشارها، ولذلك فتفعيل دور وسائل الإعلام لا يتأتى إلا من خلال مشاركتها في تحسيس وتوعية الأفراد بالجرائم المختلفة السائدة في المجتمع، خاصة وأن ما يقضيه الفرد في متابعتها أكبر بكثير، مما يقضيه في أسرته أو مدرسته.....

أولا - تحديد المفاهيم:

1- الجريمة: أصل كلمة جريمة من جُرْم بمعنى كسب وقطع، والجُرْم الذنب، وهي تعني الكسب المكروه وغير المستحسن، ومن ذلك فإن الجريمة في معناها اللغوي تعني: "الأمر الذي لا يستحسن ويستهن، و أن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه لا يحاول تركه".¹

وتعرف الجريمة بأنها : " فعل متعمد يخرق أو ينتهك القانون الجنائي و يتطلب توقيع الجزاء أو العقوبات الرسمية".²

2- مفهوم الإعلام : يرى حسام رفاي أن الإعلام : " يعتبر بمثابة الاتصال بين مرسل (إعلامي) و بين مستقبل (جمهور) عن طريق وسيلة إعلامية (صحف، إذاعة، تلفزيون) وتنقل بواسطتها الرسالة الإعلامية من طرف لآخر".³

كما يعرفه إبراهيم إمام الإعلام بأنه: "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم".⁴

ثانيا-المدخل النظرية في تفسير ظاهرة الجريمة في المجتمع:

أ-نظرية الدور (Role Theory): يشير أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الأفراد ما هو إلا مظهر لأدوار معينة تمثلها اجتماعيا وتتعلم منذ الطفولة تمثيلها، وما الدور سوى تتابع نمطي للأفعال المتعلمة التي يقوم الفرد بأدائها في موقف التفاعل، وينشأ الدور من خلال عضوية الفرد في جماعات مختلفة ومتعددة كما يتضمن مجموعة التصورات عن معايير السلوك الملائم للدور.

وتهتم هذه النظرية بالعلاقات بين طبيعة أداء الأدوار داخل الأسرة وعلاقتها بظهور السلوك الإجرامي أو العنيف لدى الأبناء بشكل عام والمراهقين منهم بشكل خاص، وتفترض هذه النظرية أن الفشل في

أداء الأدوار الوالدية أثناء أزمات التحول الأسري (مثل المراهقة)، قد يؤدي إلى تدعيم الميول نحو الإجماع أو العنف لدى المراهقين والذين يبنون لأنفسهم أدوارا جديدة و يعيدون بناء تصوراتهم حول ذواتهم في ضوء التغيرات البيولوجية و الاجتماعية التي يمرون بها. ويصبح من الضروري أن يغير الآباء من أدوارهم لتصبح إشرافية واستشارية .

هذا وتشير نظرية الدور في إطار تفسيرها للسلوك العنيف؛ إلى أن الاتجاه نحو عدم المساواة في الدور الجنسي من العوامل المؤدية للعنف، إذ أكد (ووفورد 1997 Woford) على أن دور التنشئة الاجتماعية المبكرة المتعلقة بالدور الجنسي في تعلم الذكور أن يكونوا مسيطرين و أن يستخدموا القوة للمحافظة على هذه السيطرة كل هذا يجعل لدى هؤلاء الذكور استعدادا ليتسموا بالعنف الزوجي لاحقا.⁵

ب- نظرية بناء الفرصة (OPPportunity Structure) : تهتم نظرية كلوارد و أوهلن عن بناء الفرصة بتفسير ظاهرة الجماعات الجانحة في الطبقات الدنيا والعوامل المساعدة على ظهور الثقافة الخاصة الجانحة. وتذهب نظرية بناء الفرصة في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى أن شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعاني انفصالا كبيرا بين الآمال والأهداف مع وجود فرص منحرفة- في نفس الوقت- متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف، فالانفصال بين ما يرغب فيه شباب الطبقة الدنيا وبين ما هو متاح من وسائل مشروعة يعد المصدر الأساسي لمشكلة التكيف. فشباب الطبقة الدنيا يتميزون بمستويات عالية من القدرات والمهارات وبأن مستوى طموحاتهم يفوق مستواهم الطبقي ولكنهم لا يستطيعون تحقيق سوى قدر ضئيل من الانجاز الفعلي لأن الشق الاجتماعي الذي يعيشون فيه لا يتيح لهم فرصا بدرجة عادلة وكافية مما يولد لديهم الشعور بالإحباط و الفشل .

ج- نظرية الوصم (Labelling Theory) : ويعد هوارد بيكر Houard S.Becker من أبرز العلماء الأمريكيين الذين دافعوا عن نظرية الوصم، فيرى أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف لأنها تعين القواعد التي يعد الخروج عليها انحرافا، ولأنها تطبق هذه القواعد على أشخاص معينين تصمم بأنهم خارجيين أو غرباء. ومن هذا المنطلق فإن الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يرتكبه الشخص وإنما هو نتيجة لتطبيق القواعد فالسلوك الانحرافي هو السلوك الذي يصممه الناس بأنه كذلك.

وإلى جانب هوارد بيكر نجد أن كوهين S.Cohen؛ يؤكد بأن الوصم يمكن أن يؤدي إلى زيادة الممارسات الانحرافية، أي أن محاولات الضبط الاجتماعي قد تصف أفراد معينين وصفا مشينا، مثل (سفاح- عدواني- قاطع طريق) و بالتالي تهئى الظروف بطريقة غير مقصودة لتشجيع الانحراف بنفس الطرق التي استهدفت للتقليل منه نظرا لأنها تجبر الأفراد على استخدام الهوية الانحرافية كوسيلة للدفاع

أو الهجوم أو التكيف مع المشكلات التي أوجدها رد الفعل الاجتماعي تجاه وصفه بهذه الأوصاف المنحطة. وهكذا يتفاهم الانحراف وتشتد وطأته، فالفعل الانحرافي ينظر إليه على انه يستحق الاهتمام ويتطلب استجابة تأديبية أو عقابية. ومنه يبدأ عزل الفرد المنحرف نفسه عن المجتمع العادي ويشعر في التعرف على ذاته المنحرفة ويصف نفسه بألفاظ انحرافية، ثم يبدأ في الارتباط بآخرين ممن يمرون بموقف مشابه لموقفه وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتكابه المزيد من الانحراف ويدفع الجماعة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات التأديبية أو العقابية ضده.⁶

ثالثاً- تصنيفات الجريمة : تصنف الجريمة حسب عدة معايير كالتالي:

- 1- **وفقاً لجسامتها (نوعها):** هناك جنایات وجنح ومخالفات؛ وذلك وفق العقوبة المقررة لكل نوع منها وهذا التقسيم ليس ثابتاً دائماً ولكنه يختلف باختلاف الزمان والمكان.
- 2- **وفقاً لإيجابياتها وسلبياتها:** تقسم إلى جرائم سلبية وجرائم إيجابية. فالفعل الإيجابي المخالف للقانون كالضرب والاعتصاب، يعد جريمة إيجابية أما الامتناع عن القيام بفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على شخص فإنه يعد جريمة سلبية.
- 3- **وفقاً لتعمدها:** إن الجريمة العمدية هي التي يتعمد فيها الجاني ارتكابها، أو هي الجريمة التي يتوافر فيها القصد. أما الجريمة غير العمدية فهي التي لا يتوافر فيها القصد الجنائي مثل القتل الخطأ والإصابة بالخطأ.
- 4- **وفقاً لدرجة استمرارها:** تقسم إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، والجريمة الوقتية هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت معين وينتهي بمجرد ارتكابه كالتزوير أما الجريمة المستمرة فهي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل جريمة اختطاف الأطفال أو سرقة تيار كهربائي.
- 5- **وفقاً لموضوع ضررها:** وتقسّم إلى جرائم ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة وجرائم ضارة بالأفراد كالقتل والسرقة.⁷

6- **وفقاً لعدد القائمين على الجريمة:** وفكرة هذا التقسيم تعتمد على عدد الأفراد الذين يقومون بدور في إتمام المشروع الإجرامي، ولذلك تنقسم الجريمة وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- **جرائم الفرد الواحد:** وهي طائفة من الجرائم التي يقوم فرد واحد بالتفكير فيها والإعداد لها، كذلك تنفيذها، وبالنظر إلى أن المجرم يكون محدوداً في إمكانياته المادية والذهنية فإن نشاطه بالضرورة يقتصر على ارتكاب نماذج معينة من الجرائم مثل جرائم السرقة بالاحتراف، وجرائم القتل العاطفي، حيث أن المجرم يرتكب الجريمة أو الفعل اعتقاداً منه بصحة ما يقوم به بل وإنه من الواجب عليه القيام

به مثل القتل إشفافاً وهو قتل مريض لا يرجى شفاؤه اعتقاداً من الجاني بأنه بذلك يخلص المجني عليه من آلامه.

ب- جرائم الاشتراك: وتشمل نوعية هذه الجرائم التي يعاقب عليها القانون الجنائي على اشتراك أكثر من شخص في ارتكابها سواء في صورة الجرائم التي يرتكبها فاعل مع غيره أو تلك التي يشترك فيها مع الفاعل الأصلي وقد يتم الاشتراك في الجريمة بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة.

ج- جرائم التجمعات: يقصد بها مجموعة الأفعال الإجرامية التي يرتكبها حشد من الأفراد المجتمعين سواء بصورة تلقائية أو بناء على طلب أو إحياء من متزعمي التجمهر ومثال ذلك الحشد كوسيلة لارتكاب أفعال غير مشروعة.

7- حسب الباعث الإجرامي: وفي ضوء هذا التصنيف تصنف الجرائم إلى ما يلي:

أ- جرائم العنف: وهذه الجرائم تقسم برود فعل بدائية من جانب الجاني، وهي تنطوي على العنف الذي يتفاوت في مقداره مثل: أن الجاني قد تتنابه موجات غضب فجائي فيقتل وهو في حالة هياج شديد مثلاً.

ب - الجرائم النفعية: يلجأ لهذه الجرائم الشخص لهدف نفعي، قد يكون اقترافه للجريمة من أجل التخلص من مأزق أو مشكلة يتعرض لها ومثال ذلك أن يحرق شخص شيء مؤتمن عليه لكي يتيسر له الحصول على مبلغ التأمين وكذلك الصراف الذي يسرق بغية الحصول على المال اللازم لإشباع نزواته.

8 -وفقاً لمدى حداثة الظاهرة الإجرامية: وهي فئتان:

أ- الجرائم التقليدية: وهي الجرائم التي اعتاد المجتمع على مكافحتها والتصدي لها، نظراً لأنها باتت من الأمور المتكررة منذ القدم وهي تلك الجرائم التي لها قوانين وتشريعات تجرمها بالفعل وتعاقب مرتكبيها سواء كانوا أفراداً أم جماعات أم مؤسسات، ومثال ذلك جرائم النصب والاتجار بالمخدرات والمسكرات.

ب- الجرائم المستحدثة: وهي نوعية من الجرائم ظهرت حديثاً؛ وهي غير مألوفة في الأجيال السابقة أو لم تكن تجرم أو نتيجة عدم وضوحها، لكن نتيجة التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية ظهرت صور إجرامية، مثل جرائم تلويث البيئة المصاحبة للتقدم التكنولوجي، وارتفاع جرائم الدعارة، والمحارم نتيجة ضعف الرابطة الأسرية، وفقدان سلطة الضبط التي كانت تمارس في المجتمعات المحلية، وجرائم الإجهاض وخطف الطائرات والمظاهرات التخريبية.⁸

9- على أساس المعيار الأيكولوجي: يمكن تصنيف الجرائم إلى جرائم الحضر والريف؛ والتي تتباين عن بعضها البعض طبقاً للوضع الاقتصادي في المنطقتين والعلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان.⁹

رابعاً- أثر التطور التكنولوجي على ظاهرة الجريمة بالمجتمع:

لقد أدى التقدم السريع في وسائل الاتصال المعتمدة على التغير التكنولوجي؛ في مجال الطباعة والنشر للكتب والمجلات والصحافة وكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة إلى الانتشار الثقافي في جميع أنحاء العالم بالنسبة لمختلف أنماط وأساليب الحياة. ونتيجة لذلك انتشرت أيضا جميع أنواع الجرائم في مختلف دول العالم مهما كانت مستوياتها، سواء أكانت متقدمة أم متخلفة، وبذلك تنتقل الجريمة من نطاق الجماعات المحلية كجماعات السر المنحرفة، جماعات الأشرار، أصدقاء السوء... الخ إلى كافة أنحاء العالم، وهكذا تسهل التكنولوجيا نقل أخبار الجريمة، وتجعلها في متناول الفئات المهيأة لتقليدها متى توافرت العوامل المساعدة على ذلك، ولا يخفى ما لوسائل الاتصال الحديثة بمختلف أنواعها وعلى رأسها شبكة الانترنت من آثار في تكوين اتجاهات الأحداث والشباب في مجتمعنا المعاصر نحو مواقف الحياة الاجتماعية التي قد تختلف تماما عن الاتجاهات التي تلقنوها من أسرهم، أو من مدارسهم أو حتى من الأجيال السابقة عن طريق ذويهم.

هذه الاتجاهات تجعل الإنسان يقف مذهولا، حيال آراء وأفعال تصدر عن الأحداث وكذا الشباب والذي يعلن بواسطتها تمرده عن كل ما تلقاه من سلوكات حسنة من ذويه أو حتى من وسط العمل، ولا يمكن لهذه التصرفات إلا أن توصف بالأعمال الإجرامية. كما أدى التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال إلى ابتداع صور جديدة من الجرائم في المجتمعات الحديثة بالغة التعقيد مثل الجرائم المنظمة التي لم تكن معروفة من قبل، وهذه الجرائم المنظمة يستغل أصحابها وسائل خاصة في الحصول على النقود، ومن الجرائم المنظمة ما تتم دون اللجوء إلى استعمال أسلوب العنف حيث تستعمل في ارتكابها وسائل مشروعة في مجال النفايات والشركات والاتحادات والصناعات ومختلف مكونات الاقتصاد، وهي جرائم لا يقتصر مجالها أيضا على النطاق المحلي فحسب بل تمتد جوانبها إلى المجال الدولي في القيام بسرقات منظمة لأموال وآثار وتحف فنية وأثرية، وكذلك تهريب المخدرات والعقاقير وأسلحة غير مرخص بها وغيرها.

كما ساعد التطور التكنولوجي في ظهور جرائم ابتزاز الأموال والتهديد حيث تستخدم التسجيلات التلفونية وتلتقط الصور الفوتوغرافية بآليات تصوير حديثة وصغيرة الحجم لدرجة لا يمكن ملاحظتها أو الانتباه إليها أو عن طريق الهاتف النقال وتستعمل في تهديد من التقطت لهم هذه الصور، خاصة تلك التي تحتوي على مواقف مستهجنة اجتماعيا أو مخالفة للقانون وذلك لغرض ابتزاز أموال الأشخاص خاصة ذوي النفوذ أو المكانة الاجتماعية و الاقتصادية العليا، أو ذوي المراكز الحساسة، ومن شأن هذه الصور الإطاحة بمكانتهم الاجتماعية، ما يضطرهم إلى دفع أموال ضخمة تقاديا لاستخدام هذه الصور من قبل من قام بالتقاطها لهم.¹⁰

بالإضافة لوجود زيادة ضخمة للغاية في الجرائم الاقتصادية؛ ويقصد بالجرائم الاقتصادية تلك الجرائم التي ترتكب في سياق أنشطة اقتصادية مشروعة وعلى أيدي مجرمين يتمتعون بقدر بالغ من الاحترام في مجتمعاتهم، ومرتكبي الجرائم لا ينظرون لأنفسهم على أنهم مجرمون و لهذا تعاني كثير من الدول خسائر فادحة من جراء التهرب من الضرائب فضلا عن الخسائر الفادحة التي تحققها شركات القطاع العام من الإفلاس والغش بادعاء زيادة الإنتاج، أيضا تفشي ظاهرة الفساد ويتمثل ذلك في استغلال الموظفين الحكوميين لمناصبهم وخاصة في المستويات العليا للحصول على كسب شخصي ولقد تفتت هذه الظاهرة في العقود الأخيرة في عدة بلدان وهو ما يضعف ثقة الجماهير في الإدارة السياسية ويؤدي في النهاية إلى الاستسلام لاحتمية و جود مجتمع فاسد.

وقد اكتسبت الجريمة بعدا جديدا من حيث أدواتها بقيام المجرمين باستخدام أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في تعزيز أهدافهم غير المشروعة، مما أدى للاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الحاسب الآلي في إدارة العمليات المالية والاقتصادية لزيادة كفاءة هذه العمليات. غير أن المجرمين قد استغلوا معرفتهم بهذه التكنولوجيا فدخلوا بطريقة غير مشروعة في العمليات المالية والمصرفية بغرض الثراء بتحويل مبالغ مالية ضخمة لأرصدتهم، وامتد الإجرام المنظم في العقود الأخيرة امتدادا جغرافيا واسعا وفق تنسيق دولي لم يسبق له مثيل كما حقق توسعا في الأنشطة الإجرامية المربحة كتتهريب الأسلحة الواسع النطاق والمنتجات المحظورة وعمليات الغش المنتشرة و الاتجار في النساء لأغراض البغاء.

أيضا بوجود زيادة هائلة في أعداد ضحايا الجريمة الواحدة ومثال ذلك جرائم خطف الطائرات وقتل الرهائن وتفجير الطائرات في الجو ومن غير الممكن تجاهل اقتناء الجماعات الإرهابية لأسلحة أكثر فتكا لشن العمليات الإجرامية مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. هذا وتتزايد خطورة جرائم تقليدية أصطلح على تسميتها بجرائم الشوارع مثل: جرائم قطع الطرق بقصد السلب وجرائم السطو والتخريب والنهب. ويلاحظ الظهور التدريجي لجرائم كان يعتقد أنها اختفت كالقرصنة البحرية والتي شهدت زيادة هائلة في معدلاتها وأصبحت تهدد الملاحة البحرية العالمية لزيادة أعداد السفن التي يتم خطفها سنويا من قبل القرصنة، وكنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجيا في النشاط الاقتصادي والميادين المهنية وميادين الأعمال الحكومية ازداد الإجرام النسائي في البلدان النامية والمتقدمة.

كما أدت التغيرات التدريجية في بعض القيم الثقافية إلى زيادة حجم جرائم الأسرة وظهرت جرائم قتل الزوجات لأزواجهن وغير ذلك من ازدياد انحراف الأطفال وتورطهم في أعمال تشكل جرائم، و ثمة جرائم يرتكبها ذوو الياقات البيضاء وهم الشخصيات المحترمة ذوو مكانة اجتماعية مرموقة عند تنفيذهم

لواجباتهم الاجتماعية وقد أدخل هذا المصطلح البروفيسور "سذرلاند" عندما تحدث أمام الجمعية الاجتماعية الأمريكية عن ظهور جرائم الصفوة بعد أن كانوا بعيدين عن دائرة السلوك الإجرامي.¹¹

خامسا - وسائل الإعلام ومكافحة الجريمة:

تتنوع وسائل الإعلام من وسائل إعلام مقروءة كالصحف والمجلات والكتب، ووسائل إعلام مسموعة كالإذاعة، ووسائل إعلام مرئية كالتلفزيون والانترنت والمسرح والسينما، وتلعب هذه الوسائل بجميع أنواعها دورا كبيرا في تكوين ثقافة المجتمع، كما أنها تعتبر وسيلة في يد مسيرتها لتحقيق أغراضهم حيث تسيطر وسائل الإعلام على عقول الناس إلى درجة أسر أفكار غالبيتهم نظرا لما تتضمنه برامج هذه الوسائل، والتي قد توجه إما لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتربوية؛ و تكون بذلك حاجزا أمام طريق الإجرام و قد تكون عكس ذلك فيكون هدفها التركيز على الطابع التجاري الذي يهدف إلى التسويق و تحقيق الربح فقط، مما يهيئ الجو للانسياق نحو طريق الإجرام .

أ- الصحافة: ويتمثل دورها في التأكيد على حرية التفكير و التعبير مع ربط هذه الحرية الصحفية في مجال نشر الجريمة بضوابط المسؤولية الاجتماعية مع إصدار تشريعات تحدد الحقوق و الواجبات و تنظم المجتمع الصحفي بحيث يتم توعية الصحفيين بالأساليب الحديثة للتوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة، ومن ناحية صناعة الصحافة يجب تطوير شبكة معلومات تربط بين الصحف و مؤسسات الإعلام الأمني لتزويد الصحف بالمعلومات الأمنية التي تصلح للنشر في مجال التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة مع ضرورة إدخال تقنيات حديثة في مجال الإنتاج الصحفي للاستفادة من التقانة الحديثة في إصدار الصحف في أكثر من دولة وذلك من خلال:

- وضع برامج مستمرة للتدريب النظري والعملية المشترك بين الإعلاميين ورجال الأمن.

- تشجيع المؤسسات الإعلامية الكبيرة لإعداد برامج ضخمة في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

و يتجلى دور الصحف في مكافحة الجريمة في الطريقة التي تنشر بها هذه الأخبار إذ تعتمد أسلوب التشويق و الإثارة عند نشرها لأخبار الجرائم و ذلك باعتماد أسلوب شد انتباه القارئ وذلك بوصفها للحدث الإجرامي بجميع تفاصيله بما في ذلك الأسلوب المتبع من قبل المجرم لارتكاب الجريمة سواء ما كان من نسج الحقيقة، أو من نسج خيال الصحفي المحرر لهذه الأخبار بطريقة لا تتجو من المبالغة، كما أن الصحف تخصص جزء كبيرا من مساحتها لأخبار الجرائم و ذلك لهدف تجاري بحث حتى تضمن أكبر نسبة ممكنة من التوزيع، علما أن أكبر الفئات إقبالا على قراءة أخبار الجرائم هم عادة المراهقين

والعاطلين عن العمل، مما يسهل على الانسياق نحو سلوك طريق الجريمة، إما عن طريق التقليد والمحاكاة، أو عن طريق تلقين الطرق و الوسائل المستخدمة من الجاني في هذه الجريمة المنشورة أخبارها في الصحف، كما أن للصحافة دورا إيجابيا في منع الجريمة أو التخفيف من حدتها، إذ تعد وسيلة للتفيس عن الرغبات الإجرامية المكبوتة مما يحجم الرغبة لدى هؤلاء الأفراد على الإقبال على الجريمة.¹²

ب-الإذاعة : فيما يتعلق بدور البرامج الإذاعية في مكافحة ظاهرة الجريمة فلا تبدو لها ذات الأهمية نظرا لقلة عدد الأفراد الذين يستمعون إلى برامج تتعلق بالإجرام، كما أن الإذاعة نادرا ما تعرض برامج لها صلة مباشرة بالجريمة، بالإضافة إلى ذلك فإن تعلم السلوك الانحرافي يتم في غالب الأحيان عن طريق المحاكاة أو التقليد الذي لا يتوفر في برامج الإذاعة. ويتمثل دور الإذاعة في مكافحة الجريمة في اعتماد ميثاق للعمل الإذاعي في مجال مكافحة الجريمة مع تنفيذ خطط واضحة في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

ت-السينما: تعد الأفلام السينمائية في الوقت الحاضر من اكبر وسائل العرض المصور للناس، فمن مزايا الأفلام السينمائية أن كل فرد متفرج يتمكن من الحصول على نفس التأثير في الوقت الذي يكون فيه على أتم الاستعداد لاستقبالها، فالسينما من وسائل التثقيف وهي تغرس القيم والاتجاهات وتنمي الإحساس بالفن لكن بالمقابل قد تعلم السينما الفرد الشديد التأثر كل ما يثير حواسه لأن الفرد بطبعه يميل للتقليد والمحاكاة و بذلك يتعلم الفرد المهيا للانحراف والإجرام بعض الأساليب الإجرامية وطرق الفرار من العقاب على نحو ما تقدمه هذه الأفلام السينمائية ويتجلى دور السينما في مكافحة الجريمة في الاتصال بكتاب سيناريو متميزين لإنتاج أفلام في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة وبخاصة في مجال الإرهاب والمخدرات وغيرها.¹³

ث-المسرح: يختلف دور المسرح في مكافحة ظاهرة الجريمة باختلاف ما يعرضه من مواد إعلامية فإذا كانت المسرحيات التي يعرضها تنفر من السلوك الإجرامي وعواقبه الوخيمة فإن ذلك سيؤدي أو يكون مانعا من موانع ارتكاب الجريمة وبالتالي التقليل من وقوعها أو التخفيض من نسبتها، أما إذا كانت هذه المسرحيات تقدم الإغراءات الدنيئة و تروج للإجرام فإن ذلك يكون دافعا نحو سلوك طريق الجريمة حيث تثير في نفوسهم الرغبة في سلوك التجربة ذاتها التي يتضمنها العرض المسرحي، فكم من مشاهد مخلة بالحياء قادت بعض الفتيات إلى مهنة الدعارة والتشرد، كما قادت بعض الأحداث إلى ممارسة ضروب جنسية شاذة، و أدت بالبعض إلى الانضمام إلى عصابات، كما أثبتت التجارب ارتكاب سرقات كبيرة

بسبب وقائع تأثروا بها في قاعات المسرح.¹⁴ ويتجلى دور المسرح في مكافحة الجريمة في الاتصال بخبرات متميزة في هذا المجال لإنتاج مسرحيات في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.¹⁵

ج-الروايات والقصص: يتشابه دور الروايات والقصص مع دور الصحافة المكتوبة في مكافحة الجريمة وذلك عن طريق ما تنشره هذه الصحافة عن أخبار الجريمة و كيفية نشرها الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي، إذا ما تم نشر أخبار الجريمة بطريقة من شأنها أن تخلق الجو الملائم لسلوك طريق الجريمة، كما قد يكون لها دور إيجابي فيما لو تم توجيه الصحافة توجيهها صحيحا والرامي إلى سلوك الطريق السوي وبالتالي تكون مانعا أو حاجزا بين الأفراد و بين الاندفاع نحو سلوك طريق الجريمة.

يبدو أثر الروايات وكذا القصص على ظاهرة الجريمة من خلال ما يكتبه الأدباء في روايتهم؛ التي تنصب على الجريمة والمجرمين، حيث تصورهم عند تنفيذهم لجرائمهم مثل الأبطال الذين يتمتعون بالذكاء الخارق مما يمكنهم من الإفلات من قبضة العدالة، وهذا ما تزخر به خاصة الروايات البوليسية، والروايات التي تروي مغامرات و قصص العنف التي غالبا ما تترجم إلى أفلام يكون دورها سلبيًا للغاية، حيث تؤثر على عقول الشباب بصفة خاصة محدودي الثقافة. فيدفع بهم الأمر إلى الوقوع في هاوية الجريمة وذلك تقليدا لبطل الرواية أو القصة.

غير أنه ومثلما يلعب التلفزيون والصحافة المكتوبة دورا إيجابيا في مكافحة الجريمة فإن للروايات والقصص أيضا دورا ايجابيا في مكافحة الجريمة متى وجهت الوجهة الصحيحة حيث هناك الكثير من الروايات والقصص التي تدعو إلى الفضيلة ونبذ الرذيلة ومحاربة أعمال العنف بكافة أشكالها وبذلك فهي تلعب دورا وقائيا يحول بين قراء هذه الروايات وبين سلوك طريق الجريمة.¹⁶

ح-التلفزيون: ويتأتى دور التلفزيون في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة بضرورة التنسيق في مجال التدريب المشترك للكوادر الإعلامية في مجال الإعلام الأمني والتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، بالإضافة إلى تبادل الزيارات والبرامج الأمنية وتبادل الخبرات في هذا المجال وتوفير المعلومات الأمنية وإعداد أرشيف في مجال المعلومات الأمنية في كافة التلفزيونات.¹⁷

وتنمي البرامج التلفزيونية الهادفة الوعي لدى المشاهد حول تنمية القيم الايجابية وتعزيز احترام القانون والضبط الاجتماعي والتبصير بخطورة الجرائم، كما له دورا هاما في الحد من السلوك الإجرامي.¹⁸

كما يساعد التلفزيون عند بثه لبرامج يمكن مشاهدتها من قبل جميع أفراد العائلة على تجمع الأبناء حول هذه البرامج مما يقلل من نزول الأبناء وخروجهم إلى الشارع وتجنبهم الاختلاط برفقاء السوء، وبالتالي عدم تعلمهم صناعة الجريمة أو محاكاتها، وبذلك يساهم التلفزيون في التقليل من ظاهرة الجريمة.¹⁹

في حين انه لو قدم برامجا تسهب في عرض الجرائم فان ذلك سيؤدي إلى تعليم الفرد ارتكاب مثل تلك الجرائم وتصبح مستساغة لديه، كما أن تعوده على مشاهدة جرائم كالقتل والسرقه يقلل من نفوره من هذه المشاهد ويصبح اقل حساسية بالآخرين.²⁰

وحسب بعض الباحثين فان الأفلام تعمل على بث روح الجريمة حيث يصور المجرم بصورة بطولية بشكل يثير الإعجاب بشخصيته وقد دلت بعض البحوث على اعتراف الجانحين بالتأثر بما شاهدوه من أفلام وممارستهم للسلوك الإجرامي لكن هذا لا يعني أن المشاهدة تؤدي دوما إلى الجريمة إلا إذا لقيت استعدادا نفسيا لدى الفرد أو إذا كانت الظروف البيئية المحيطة به تشجع هذا السلوك.²¹

إن للتلفزيون قوة تأثير كبيرة وانتشار واسع بين كافة شرائح المجتمع لذلك فقد يمكن أن يكون طرفا فاعلا في تطبيق سياسة الأمن وفي مكافحة الجريمة والتي أضحت تؤرق الأفراد والمجتمعات، إذن فالتلفزيون يستطيع أن يمارس دوره الأمني سواء عن طريق تلمس ورصد الظواهر التي قد تمس المجتمع وتدفع إلى نشوء الشخصية الإجرامية، أو عن طريق تبني مواد وبرامج تهدف إلى تبصير الجماهير بمخاطر بعض العادات والتقاليد التي تفسد قيما ومبادئنا الإسلامية والثقافية والاجتماعية حتى لا نقع في الانحراف والإجرام، الأمر الذي يساهم في مكافحة الجريمة أو التأثير على سلوك المواطن من خلال حثه على الإبلاغ عن الجرائم والحفاظ على آثارها (مسرح الجريمة) والإدلاء بالشهادة باعتباره مصدرا للاستدلال على المجرم.²²

ويتمثل دور التلفزيون في مجال مكافحة الجريمة في تبني السياسات التي تعالج السلبيات الإعلامية المتركمة التي أفرزتها البرامج المتنوعة من أفلام وتقارير ومسلسلات، والتي جعلت من بعض الوسائل الإعلامية مدارس لتعليم الجريمة والترغيب فيها لا التحذير منها، إذن فالمهمة الرئيسية للتلفزيون بهذا المجال هي تصحيح هذه السياسات الخاطئة في الوسائل الإعلامية وذلك وفقا لطرق علمية مدروسة ومقننة تهدف إلى غرس ضوابط ذاتية لدى المتلقين تنفر من الجريمة وتوعي بخطورتها.²³

إن التلفزيون كوسيلة اتصال جماهيرية؛ لم يعد مجرد أداة لنقل الأخبار المصورة مسجلة أو مباشرة عبر الأقمار الصناعية، أو انه مجرد وسيلة له قدرة فائقة على الإقناع التأثير، ولكنه وسيلة تتمتع بأدوار متنوعة وهامة إذ أن له دور اجتماعي، نفسي، ترفيهي، ترويجي، سياسي، صحي، إعلامي، توعوي ومن هنا فهو الوسيلة الأكثر رواجاً وأهمية. وهذا ما جعل مارشال ماكلوهان يرى أن التلفزيون كأداة أهم من مضمونها فالناس يشاهدون التلفزيون مهما كانت البرامج المذاعة بحكم انه يفرض سيطرته على البشر بفضل أدواره المتعددة و المتنوعة.

إذ إن الحيلولة دون وصول الفرد للسلوك الإجرامي؛ يتطلب زيادة مساحة التوعية والتوجيه الديني الصحيح من خلال أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة. لكن شرط اختيار الوقت المناسب لها والدعاة القادرين على توصيل رسالة التوعية، وإرساء ثقافة دينية صحيحة في المجتمع من خلال هذه الوسائل. ويجب أن تحقق هذه الوكالات التوازن المطلوب في تدفق أخبار الجريمة مع اهتمامها بالجوانب الإيجابية عند عرض الجريمة وربط السياسة الإعلامية بجوانب التنمية المختلفة.

سادسا- آثار الجريمة على الفرد والمجتمع:

إن اثر الجريمة هو ما يمكن أن نطلق عليه التكلفة التي يتكبدها الفرد والمجتمع من انتشار الجريمة ، فالتكلفة ليست مادية فقط وإنما هي مجموع من الآثار الإنسانية والاجتماعية لكافة فئات المجتمع .

إن وجود الجريمة في المجتمع؛ وانتشارها يقابله الحاجة إلى نشر المزيد من التوسع في الأجهزة الأمنية والقضائية، مما ينعكس سلبا على النواحي الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي تحتاج للإنفاق المستمر على خدماتها. فالاعتمادات المالية الضخمة التي يتم رصدها لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها يكون على حساب الخدمات الأخرى من التعليم والصحة. بالإضافة إلى إهمال الجوانب الاجتماعية الأخرى التي تحتاجها المجتمعات الصالحة، وإذا تم إهمال كافة الجوانب الاجتماعية فهذا يعني غياب الرقابة و مزيد من الإخلال بالقوانين والاستهانة بها وعدم الالتزام بها و إلى انتشار اكبر قدر من الجريمة ويصبح المجتمع يدور في حلقة مفرغة بلا بداية ولا نهاية.

فالقِطاع الاقتصادي لا محالة سيتأثر بالجريمة؛ لان الاستثمارات وأوجه الإنفاق تتجه إلى قنوات الضبط والعدالة التي تكفل الحياة الآمنة للمواطنين ومن ثم التقاعس في تزويد القطاعات المنتجة للأموال التي تحتاجها للقيام بمهامها.

كما أن الجاني والمجني عليه يتأثران بالجريمة فالمجني عليه يتضرر نفسيا وماديا وهذا يعني إصابته بإعاقة ما تحول دون كونه شريكا فعالا في المجتمع الذي يعيش فيه أما الجاني يصبح منبوذا في المجتمع كما يعاني أفراد أسرته من هذا النبذ خاصة الأطفال، في حين أن المعاناة المادية تتمثل في غياب الدخل كما يسقط من حساب القوى المنتجة أثناء قضائه فترة العقوبة وحتى بعد انقضاء فترة عقوبته يفقد تواصله الاجتماعي مع الآخرين.

ويؤدي انتشار الجريمة إلى فساد الأخلاق وتحويل الشباب إلى عناصر غير فعالة في المجتمع كل ما يرمون إليه فقط هو إرضاء رغباتهم بأي وسيلة حتى ولو كان ذلك من خلال ارتكاب الجرائم ، كما أن وجود الجريمة يسهل الاعتياد على ارتكابها، وانتشار الجريمة لا يعني فقط انتشار الآفات

الاجتماعية بل أيضا الآفات الصحية من الأمراض المعدية، خاصة أمراض الاتصال الجنسي التي تنتشر بانتشار الجرائم الجنسية.²⁴

1- الآثار النفسية للجريمة على الفرد والمجتمع:

- تصدع شخصية الفرد وانفصامها وتفكك عناصرها الأساسية.
- خوف الفرد من المجتمع وانسحابه منه وتكوين أقل ما يمكن من العلاقات معه.
- ضياع آمال وطموحات وأهداف المجتمع وعدم قدرة الفرد على بلورتها.

2- الآثار الاجتماعية للجريمة على الفرد والمجتمع:

- انسحاب الفرد من المجتمع وعزلته وعدم ارتباطه للمجتمع الذي يعيش فيه.
- نقص عطاء الفرد للمجتمع وقتل روح المبادرة فيه.
- ضعف الجماعة وتلكؤها عن خدمة المجتمع والتضحية لأجله والوقوف ضد أهدافه.
- نشر الفوضى والارتباك في ربوع المجتمع مما يعرقل تحقيق المجتمع لأهدافه.
- جلب مشكلات للمجتمع كالسرقة وتفكك القيم والمعايير.

3- الآثار الاقتصادية للجريمة على الفرد والمجتمع:

- انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد مما يوقعه هو وأسرته في دائرة الفقر.
- زعزعة الأمن وغياب الطمأنينة عن الجماعة وترددها في العمل والإنتاج.
- تقليص الأنشطة الاقتصادية والتنموية في المجتمع.²⁵

للجريمة آثارا ذات تكاليف عالية في أي مجتمع من المجتمعات، وهذه التكاليف باهضة، ليس فقط من الناحية المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها بل كذلك من حيث النفقات والأجهزة والآليات، وتشكل الجريمة في مختلف دول العالم عبئا اقتصاديا ضخما إضافة للأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري والاجتماعي والأمني، إن آثار الجريمة على الدول تتمثل فيما تتفقه الدولة على أجهزة العدالة والضبط و أجهزة الرعاية الاجتماعية للمذنبين وما يكلفها من توفير المال والأدوات والقوى البشرية اللازمة أيضا فقدان الممتلكات كجرائم الإتلاف والتي تقلل من وجود السلع المفيدة في المجتمع كتحطيم مبنى أو حرق سيارة، ويرى كويني أن هناك التكلفة الاقتصادية المباشرة المتمثلة في الأموال و الأرواح أما التكلفة الاقتصادية الغير مباشرة فتتمثل في نفقات تسيير نسق العدالة الجنائية.²⁶

إذن تخلف الجرائم في المجتمع خسائر فادحة يتحمل عبئها الفرد والمجتمع على حد سواء، فقد تكون هذه التكلفة أو الخسارة مادية أو بشرية إذ يتطلب نقشي الجرائم في المجتمع وجود الكثير من الأجهزة الأمنية مما يؤثر على المجال الاقتصادي والتنموي، أيضا يتم رصد الأموال لمحاربة الجريمة بدل إنفاقها على المشاريع التنموية، ناهيك عن انتشار الآفات الاجتماعية والانحلال الخلقي وعدم تطور المجتمع، وخلق شخصيات مرضية في المجتمع، ونقشي الفقر، وانعدام الطمأنينة والأمن.²⁷

خاتمة:

إن الإعلام سلاح ذو حدين فيقدر ما يقدم للمجتمع من مواد إعلامية تكون في أحيان كثيرة مادة دسمة لنشر الجريمة وتشجيعها من خلال الأفلام والتقارير والمسلسلات والحصص، لكنها في ذات الوقت أداة ووسيلة هامة وفعالة في التوعية والتحسيس بالجريمة، وكذا إعلام المواطنين بشتى الطرق لتجنبها، والمساهمة في مكافحتها والحد منها في المجتمع.

الهوامش:

- 1- منال محمد عباس: الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص31
- 2- عبد الله بوجلال، الإعلام والوعي الاجتماعي لدى الشباب الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1989، ص44
- 3- الهادي عيسى، لاوسين سليمان، المنظومة الإعلامية الرياضية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2014، ص11
- 4- شقيطي سيد محمد، الإعلام الإسلامي - الأهداف والوظائف- (ط 2). ب.ب.ب، دار عالم الكتب للنشر، 1406 والتوزيع، ص15-
- 5- هاني خميس أحمد عبده: سوسولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص35-36
- 6- عصمت عدلي محمود السمري: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص38-43-54
- 7- منال محمد عباس: الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص76-77
- 8- منال محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 77
- 9- طلعت ابراهيم لطفي، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص24
- 10- زرارة لخضر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، 2008، ص162
- 11- منال محمد عباس، ص 83-84
- 12- زرارة لخضر، مرجع سابق، ص 154-155
- 13- صلاح احمد العزي: دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي-مدخل نظري ودراسة ميدانية، نقلا عن الموقع 22:45 الساعة 2018/8/7 بتاريخ <https://books.google.dz/booksTV?isbn=995>
- 14- زرارة لخضر، مرجع سبق ذكره، ص157
- 15- عبد المحسن بدوي محمد أحمد: استراتيجيات ومعالجات قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري، مركز الدراسات العربية، 15
- 16- جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص128-129
- 17- زرارة لخضر، مرجع سبق ذكره، ص160
- 18- حسان حوجو: الظاهرة الإجرامية في الجزائر، نقلا عن www.ingZ/ud/archive/index.php/t-23906.htm بتاريخ 2018/8/8 الساعة 00:09
- 19- صلاح احمد العزي، مرجع سبق ذكره، ص156
- 20- زرارة لخضر، مرجع سبق ذكره، ص156
- 21- صلاح ابو القاسم: الجريمة أسبابها وآثارها نقلا عن www.social-team.com/Forum/showthread.php?t=9169 بتاريخ 2018/8/9 الساعة 14:30

- بن عودة محمد: دور الإعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف نقلا www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=2120 عن 22

بتاريخ 2018/8/11 الساعة 23:00

- عبد المحسن بدوي محمد أحمد: الإعلام الأمني، تم استرجاعها من الموقع: بتاريخ 2015/01/22 الساعة 15:40 D.htm

- نقلا عن الموقع: ²⁴ www.Feddo.crime and punishment. htm. net/society/social. IIs

بتاريخ 2018/8/11 الساعة 21:37

- إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر، عمان، 2008، صص 136-137²⁵

- نقلا عن الموقع: ²⁶ http://www.alukhahnet/culture/0/73912/ixzz4G20oxtxk

بتاريخ 2018/8/12 الساعة 23:45

- حسان حوجو، مرجع سابق²⁷